المركز الوطني لحقوق الإنسان
The National Centre for Human Rights

مهارات المواطنة الرقمية للأطفال

كلمة المفوض العام

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت البيئة الرقمية جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للأطفال، سواء في التعليم أو التواصل أو الترفيه. وقد فرض هذا الواقع تحديات جديدة على منظومة حقوق الإنسان، لا سيما ما يتعلق بحقوق الطفل، الأمر الذي يستدعي تمكين الأطفال من استخدام الفضاء الرقمي بشكل آمن وسليم، وبما ينسجم مع الدساتير الوطنية التي نصت على حقوق الطفل وحمايته من الإساءة والاستغلال. وتطوير مهارات المواطنة الرقمية لبناء جيل مسؤول وواعي.

وبما تنص عليه اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها الأردن وتم نشرها في الجريدة الرسمية حيث تنص على حق الطفل في الحماية من الاستغلال والعنف، وحقه في التعبير عن آرائه والمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياته ، وحقه في الخصوصية وحماية بياناته الشخصية. على المستوى الوطني تُعتبر التشريعات المتعلقة بحماية الطفل وحقوقه الرقمية كقوانين حقوق الطفل جزءاً أساسياً من هذا الإطار، بما يعكس الالتزام الوطني بالمعايير الدولية.

وفي هذا السياق فأننا نؤكد بأن حق الطفل في الوصول الآمن إلى التكنولوجيا والمعلومات وحماية خصوصية الأطفال وبياناتهم الشخصية، إلا أن هذا الحق يقابله واجب الدولة والمؤسسات التعليمية والوطنية ومؤسسات المجتمع

المدني والأعلام والأسر في توفير بيئة رقمية تحمي الأطفال من الاستغلال، والعنف الإلكتروني، والتنمر الرقمي، وانتهاك الخصوصية، والتعرض للمحتوى الضار. فضعف الوعي الرقمي لدى الأطفال قد يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوقهم، ويؤثر سلباً على نموهم وهو مبدأ أساسي من مبادى اتفاقية حقوق الطفل.

يرى المركز أن المدرسة والأسرة ووسائل الإعلام تتحمل مسؤولية مشتركة في ترسيخ مهارات المواطنة الرقمية، من خلال:

- دمج مفاهيم الحقوق الرقمية في المناهج التعليمية
- وتمكين الأطفال لا سيما الأطفال ذوي الإعاقة من فهم مخاطر مشاركة المعلومات الشخصية.
- وتعزيز وعيهم بحقهم في الخصوصية.
- وتدريب المعلمين، وتوعية أولياء الأمور بأساليب الإرشاد الرقمي الإيجابي، وبما يعزز الثقة والحوار مع الأطفال.

على الصعيد الإقليمي هناك تحديات عديدة ما تزال في مجال تعزيز مهارات المواطنة الرقمية للأطفال من أبرزها:

- ضعف الوعي العام بمفهوم المواطنة الرقمية وان المفهوم حديث نسبيا
- تفاوت البنية التحتية الرقمية بين الدول العربية

- نقص الموارد لتطوير هذه المنظومة الرقمية
- محدودية تضمين المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية
- الحاجة لرفع كفاءة الكوادر التدريسية وكذلك

ومن هذا المنطلق فاننا نشدد على أهمية اعتماد نهج تشاركي في صياغة السياسات الرقمية المتعلقة بالأطفال، بما يضمن إشراك الأطفال أنفسهم في التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم، انسجاماً مع حقهم في المشاركة وصنع القرار في القضايا التي تمس حياتهم لضمان نشأة جيل واعٍ، قادر على استخدام التكنولوجيا كأداة للمعرفة والتمكين، لا كمصدر للخطر والانتهاك، وبما يسهم في بناء مجتمع رقمي آمن، عادل، وقائم على احترام حقوق الإنسان.